



مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الموقف الفرنسي من الأزمة السورية وانعكاساتها على المصالح الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط

اسم الكاتب: أ. م. عامر كامل احمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1050>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 18:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالي ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



الموقف الفرنسي من الأزمة السورية وانعكاساتها على المصالح الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط

***French Policy toward the Syrian Crisis and its Reflections
upon France Interests in the Middle East***

الكلمة المفتاحية : الموقف الفرنسي، الأزمة السورية.

Keywords: French position, The Syrian crisis.

أ. م. عامر كامل احمد

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Assistant Professor. Amer Kamel Ahmed

Center for Strategic and International Studies - Baghdad University

E-mail:amerkamel@yahoo.com

ملخص البحث

منذ بدء الاحتجاجات في سوريا وجهت الحكومة الفرنسية انتقادات لاذعاً لأداء الرئيس بشار الاسد على الرغم من أن العلاقات بين البلدين كانت قد وصلت إلى مستويات متميزة قبل الأزمة إلا إنها ادت دوراً مهماً بتشجيعها تكوين المجلس الوطني السوري المعارض الذي رأسه برهان غليون وأول دولة غربية تعترف به كممثلاً للمعارضة.

وفي سياق الانتقادات التي وجهتها الحكومة الفرنسية للنظام السوري أعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبير بعد شهرين من الاحتجاجات بأن النظام فقد شرعنته إلا أن الحكومة الفرنسية اصيّبت بخيبة أمل جراء تشظي المعارضة السورية ورغم المؤتمرات التي عقدتها لم تستطع توحيد صفوفها.

ورغم تصريحات المسؤولين الفرنسيين النارية ضد النظام السوري إلا إنها مع قرب الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية التي جرت في مايس عام ٢٠١٢ تراجعت بشكل ملحوظ خوفاً من الانغماض في الأزمة والتي ربما تتعكس سلباً على انتخاب ساركوزي.

بعد وصول فرانسوا هولاند إلى سدة الرئاسة الفرنسية استمرت فرنسا في دعمها للمعارضة السورية إلا أن الموقف الفرنسي عاد إلى الواجهة بالتشديد على النظام السوري عندما اتهموا الأخير بالضربة الكيماوية التي تعرضت لها منطقة الغوطة في آب ٢٠١٣ ودعا هولاند إلى ضرورة استخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام وفرنسا ستكون من الدول المشاركة. إلا أن التوافق الأمريكي الروسي حول تدمير الأسلحة الكيماوية أدى إلى تراجع الموقف الفرنسي.

إن مستقبل المصالح الفرنسية سواء في سوريا أو في منطقة الشرق الأوسط ستتعرض إلى اضرار سيما في لبنان وسوريا بوصفهما بوابتا فرنسا إلى المنطقة إذا استمرت ظاهرة الفوضى والعنف.

المقدمة

ارتبطت الأزمة السورية التي اندلعت في اواسط آذار ٢٠١١ بالبيئتين الاقليمية والدولية لانعكاساتها المباشرة عليها فالاطراف الاقليمية عدت بالإمكان حصر الأزمة السورية داخل حدودها واعتماد مصطلح (النأي بالنفس) لاسيما لبنان والعراق فيما انقسمت دول اقليمية إلى من يدافع عن المعارضة ويزودها بالسلاح ومن يدافع عن النظام يدعمه ويقويه أما الموقف الدولي فهو الآخر انقسم إلى من يؤيد النظام ومن يدعم المعارضة رغم أن الاضطراب الذي تعرضت له سوريا أدى إلى الاضرار بمصالح تلك الدول كونها دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط وما سيترتب من تلك الفوضى من تداعيات مستقبلية إلا إنها اظهرت في ذات الوقت تناقضاً في مواقفها وسياستها الخارجية وتخاذل في حسم الأمور فكل طرف من الاطراف الدولية كان وما يزال له حساباته في ابقاء أو انهاء الأزمة بالشكل الذي يخدم مصالحه المستقبلية.

تفاوت الحضور الدولي في الأزمة من دولة إلى أخرى ففرنسا في تناولها لتفاصيل الأزمة ليس بحجم الحضور الأمريكي أو الروسي رغم أن سوريا تعد من مناطق النفوذ الفرنسي وذلك بسبب تبني الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الأزمة كما أن الدول الاقليمية التي تدخلت منذ بداية الاحتجاجات كتركيا والسعودية والأردن لها تحالفاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

رغم أن فرنسا خلال العقد الأول من القرن الحالي حرصت إلى إعادة تعريف دورها في المنطقة عبر انتهاج سياسة الانفتاح وتغيير جديد لخارطة تحالفاتها مع دولها وترى إنها كقوة بحاجة إلى ترميم مصداقيتها من خلال بناء شراكة مع دول منطقة الشرق الأوسط حيث المصالح الفرنسية.

من الواضح بأن مستوى اندفاع الحكومة الفرنسية لدعم المعارضة السورية لم يكن بنفس المستوى الذي دعمت ثوار ليبيا لاسقاط نظام معمر القذافي إلا أن مواقفها اتخذت شكلا تصاعديا مع تصاعد الأزمة رغم أن السفير الفرنسي في سوريا ايريك شوفلييه حاول في

بداية الأزمة التقليل من أهمية الاحتجاجات واعتبرها بتدبير خارجي وكان يهدف من هذا التصريح الحفاظ على مشاريع واستثمارات الشركات الفرنسية إلا أن هذا التصريح أثار استياء الخارجية الفرنسية التي طلبت منه توضيحات بهذا الشأن.

من الواضح أن فرنسا حاولت أن تستثمر ثورات ما عرفت بالربيع العربي بالشكل الذي يخدم مصالحها في المنطقة ففي الوقت الذي دعمت طيلة العقود الماضية تلك الانظمة لاسيما انظمة كل من تونس وليبيا ومصر بدعاوى المحافظة على استقرار المنطقة كذلك فإن دول المشرق العربي وفي مقدمتها سوريا التي ارتبطت مع بفرنسا بعلاقات كان لبنان هي الدولة التي لها مصالح مشتركة فيها وشهدت علاقتهما الشائنة فترات من البرود إلا أن الزيارات الرسمية المتبادلة لم تقطع منذ قيام الجمهورية الخامسة وأخيراً قام الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بزيارة في عام ٢٠٠٨ وسعى إلى إعادة علاقات بلاده التي تأزمت منذ عام ٢٠٠٢ في عهد الرئيس السابق جاك شيراك بسبب الأزمة اللبنانية لاسيما بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

حرص ساركوزي طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة مع سوريا لذلك استثمر زيارته بتوقيع عدداً من العقود لصالح الشركات الفرنسية شملت مختلف قطاعات الاقتصاد السوري، ليعمق العلاقات الشائنة وليعيدها إلى سابق عهدها إلا إنها لم تستمر طويلاً لتنهار مع بداية الاحتجاجات المعارضة السورية.

بدأ التصعيد التدريجي في الموقف الفرنسي من النظام السوري بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من بداية الاحتجاجات ووصل إلى حد المبالغة في التصريحات القاسية التي اطلقها ساركوزي ووزير خارجيته آلان جوبيه ويدو انهم قد تأثرا بدعوات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي ظهرت مع تصاعد الأزمة والداعية إلى ضرورة الاتخاذ إجراءات عقائية صارمة ضد النظام السوري للضغط عليه وحمله على اجراء اصلاحات داخلية والتوقف في قمع المتظاهرين فيما ظهر اتجاه فرنسي داخلي آخر دعا إلى ضرورة اعطاء الوقت الكافي للنظام السوري لتنفيذ الاصلاحات وعدم اتخاذ قرارات متسرعة قد لا تخدم

المصالح الفرنسية المستقبلية في المنطقة وقاد هذا الاتجاه سفير فرنسا في سوريا ايريك شوفلييه وعدد من النخب السياسية الفرنسية التي كانت لها صلات بالنظام السوري، إلا أن الاتجاه الثاني بدا ينحسر بسبب تصاعد مديات العنف وإدراكه بأن النظام سوف لا يستمر طويلاً.

فرضية البحث : تعد سوريا من مناطق النفوذ الفرنسي ولها مصالح فيها ورهانها في دعم المعارضة السورية تحقيق هدف استراتيجي بالعودة إلى مناطق نفوذها السابقة .

أهمية البحث : تعد فرنسا من الدول الكبرى وتدخلها في حل ازمات المنطقة يدخل في صميم كونها قوة لها وزنها على المستوى الدولي ولها مصالح فيها والبحث في مواقفها تجاه التطورات السياسية في سوريا له اهمية في ظل التوتر الذي تشهده المنطقة .

محاور البحث : سيركز البحث على النقاط الآتية:

المحور الأول: التطور التاريخي للعلاقات الفرنسية السورية .

المحور الثاني: الموقف الفرنسي بعيد الاحتجاجات.

المحور الثالث : انعكاسات المواقف الفرنسية على مصالحها في المنطقة.

المحور الرابع: مستقبل المصالح الفرنسية في سوريا .

المحور الأول

التطور التاريخي للعلاقات الفرنسية السورية

تعود العلاقات الفرنسية السورية إلى مدة الانتداب الفرنسي على سوريا إذ وقعت سوريا ضمن النفوذ الفرنسي في المنطقة حسب تقسيمات اتفاقية سايكس بيكون عام ١٩١٦ إلا أن الحلفاء قرروا اثناء مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ بوضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وفلسطين والأردن والعراق تحت الانتداب البريطاني.

رفض الشعب السوري الانذار الفرنسي بشأن قبول الانتداب والإجراءات التي اتخذتها بتسريح الجيش السوري وقبول العملة الفرنسية كعملة للتداول داخل سوريا إلا أن القوات الفرنسية بقيادة غورو دخلت إلى دمشق بعد انتصارها في معركة ميسلون وأسقطت بعد عامين من الحكم الوطني في سوريا وغادر فيصل إلى أوروبا.

لم يهدأ الشعب السوري في مقاومة الاستعمار الفرنسي فاندلعت الثورات الرافضة كثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلوين وثورة سوريا الكبرى التي شملت مناطق سوريا التي قادها سلطان باش الاطرش اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إعادة توحيد حلب ودمشق واللاذقية إلا إنها تنازلت عن لواء الإسكندرية إلى تركيا عام ١٩٣٩ و ذلك للضغط على المقاومة السورية.

بعد خسارة الحرب العالمية الثانية هزم الالمان فرنسا واستغلت المانيا وايطاليا لبسط نفوذهما تجاه منطقة الشرق وأثار هذا التمدد مخاوف الحكومة البريطانية فاحتلت سوريا في حزيران ١٩٤١ ومعها قوات يقودها الجنرال ديغول الذي وعد السوريون بالاستقلال لكي يضمن تأييدهم.

في تقييمه لتجربته لمدة سنتين في سوريا ولبنان (١٩٣٩_١٩٤٠) يقول غابريال بيوكل شيء كان يحمل فرنسا البقاء في المشرق على هذا الشاطئ من المتوسط حيث تمر التجارة عبر الطريق إلى الهند وقربية من منابع البترول وما كان يسري على منطقة شرق المتوسط يسري اليوم لناحية الأهمية الجيو استراتيجية ومصادر الطاقة و ممراتها^(١).

في عام ١٩٧٦ زار الرئيس السوري السابق حافظ الأسد فرنسا والتقي بالرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار دیستان (١٩٧٤_١٩٨١) إلا أن الزيارة لم تحقق أهدافها بسبب الخلاف في الرؤى حول معالجة الأزمة اللبنانية فالرؤيا السورية ركز في حينها على ضرورة دخول قوات سورية لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان فيما رأت الحكومة الفرنسية بأن الاطراف اللبنانية بحاجة إلى الجلوس إلى مائدة مستديرة لحل الأزمة وليس التدخل العسكري الخارجي.

بعد وصول الرئيس الاشتراكي فرانسو ميتيران إلى سدة الرئاسة (١٩٨١_١٩٩٥) زار سوريا في عام ١٩٨٤ وكان الهدف منها معالجة ملفين الاول الوجود السوري في لبنان والثاني تسديد الديون الفرنسية المترتبة على سوريا لذلك ظلت العلاقات الثنائية يسودها البرود طيلة ولايتي ميتران.

إلا أن التغيير الاستراتيجي في الموقف الفرنسي حيال سوريا حصل في عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك (١٩٩٥_٢٠٠٧) الذي اقر بأهمية الدور السوري في لبنان بشكل خاص وبالمنطقة بشكل عام لذلك وجد الرئيس حافظ الأسد في موقف فرنسا الايجابي من بلاده فرصة لاستثمارها سياسياً فعندما قامت اسرائيل بالعدوان على لبنان التي عرفت بعملية (عنقيد الغضب) في العام ١٩٩٦ اصرتا كل من سوريا ولبنان اشرك فرنسا كطرف دولي في توقيع اتفاق نيسان بين اسرائيل ولبنان.

تعززت المواقف الفرنسية الايجابية حيال سوريا بإعلان شيراك من تحت قبة البرلمان اللبناني بأن الانسحاب السوري من لبنان مرتبط بتقدم العملية السلمية بين العرب وإسرائيل وهذا التصريح شكل في حينها سابقة في تاريخ العلاقات الثنائية لأن الهواجس الفرنسية من النظام السوري خلال فترات الرؤساء السابقين بنىت على اساس رفض الهيمنة السورية على لبنان .

زار شيراك سوريا وعددا من الدول العربية ولقي حفاوة باللغة وعرفت بالسياسة العربية لفرنسا وحاول فتح ابواب فرنسا و اوروبا امام الرئيس السوري بشار الاسد كما منع الاوروبيين من وضع حزب الله على لائحة المنظمات الارهابية.

لذلك يمكن القول بأن سوريا استفادت من العلاقة القوية بفرنسا من خلال:

- تحقيق نوع من التوازن بالإفادة من الدعم الفرنسي في مواجهة الدعم الامريكي لإسرائيل وتجسد ذلك من خلال اتفاق نيسان ١٩٩٦ .
- الدفاع عن سوريا في المؤسسات الدولية.
- الدعم الفرنسي لسوريا لتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

بالمقابل فأن فرنسا وجدت في سوريا بوابة للدخول كطرف في حل بعض القضايا العالقة في منطقة الشرق الاوسط وفي مقدمتها عملية السلام كما وجدت سوريا في لبنان بمثابة صمام امان من الاختراقات الاسرائيلية له فضلا عن ذلك فان فرص الاستثمار في سوريا كانت كبيرة لاسيما في مجال التنقيب عن النفط^(٣).

المotor الثاني

الموقف الفرنسي بعد الاحتجاجات السورية في آذار ٢٠١١

لم يكن الموقف الفرنسي من تطورات الأزمة السورية متوقعاً بالحدة التي اعتناد عليها من الواقع الفرنسي تجاه التغيرات التي شهدتها المنطقة فقد كان رد فعلها من الثورة التونسية لإسقاط نظام زين العابدين بن علي بطيئاً ومن الثورة المصرية لإنها حكم محمد حسني مبارك ضبابياً إلا إنها قادت الحملة العسكرية لإسقاط نظام معمر القذافي فجأة رد الفعل هذه المرة بشكل غير عن ادراك أهمية اظهار قدرة فرنسا وعظمتها^(٣).

في كتاب صدر حديثاً للصحفيين الفرنسيين كريستيان شينو وجورج مالبرونو باسم (دروب دمشق، الملف الاسود للعلاقات الفرنسية _ السورية) يؤكdan فيه بأن فرنسا تعاملت مع النظام السوري وعلى مدى أربعين عاماً بالكثير من المشاعر وعدم الفهم والبالغة وانتقلت سياستها الخارجية من الكره إلى الحب بسرعة فائقة لاسيما في مواجهتها للنظام السوري الشمولي لذلك لم تفهم ببلادهم شيئاً من العلاقات الثنائية على الرغم من التاريخ المشترك^(٤) وحول موقف ببلادهم من الأزمة السورية يتوصل الكتابان إلى استنتاج مفاده^(٥):

- سوء تعامل الدبلوماسيين الفرنسيين مع المخابرات الفرنسية في إدارة الأزمة السورية.
- ضعف المنطق والانسجام لدى الطبقة الحاكمة الفرنسية في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية .

ويرى كريستيان سوء تقدير السياسيين الفرنسيين عندما اعتنادوا بسقوط النظام السوري سريعاً على غرار ما حصل في تونس ومصر ولibia وكان الخطأ الأكبر الاعتقاد بأن المركبات السياسية والعسكرية لسوريا تتشابه مع دول الربيع العربي إلا أن الخصائص الاقتصادية والمجتمعية للشعب السوري تختلف تماماً عن دول الربيع العربي فالشعب السوري ليس كله ضد الرئيس بشار الأسد وهذا ما أكدته أيضاً السفير الفرنسي في سوريا ايريك شوفالييه في بداية الاحتجاجات بأن النظام لن يسقط بالسرعة التي يتوقعها ساسة فرنسا اليوم ويؤكد

الكاتب بأن سياسة فرنسا تجاه سوريا كانت طيلة عقود تمر عبر لبنان سيمما كان لسوريا انتشار عسكري فيه^(٦).

إلا أن من يرى بأن التحول في الموقف الفرنسي ازاء سوريا يعود إلى اسباب تتعلق بالسياسة السورية المحلية و الاقليمية والدولية فالأسباب المحلية هو عدم مضي الحكومة السورية في مسار الاصلاح وهو خط دعمته فرنسا منذ مجيء الرئيس السوري بشار الاسد في عام ٢٠٠٠ من خلال ارسال جاك شيراك عدداً من المبعوثين إلى سوريا لإصلاح النظام الاداري والمالي فكان هذا المسار مرتباً ومتربداً كما لاحظ الفرنسيون الذي قدموا أكثر من خطة اصلاح وفي مقدمتها خطة الاصلاح الاداري ووصلت العلاقات الشائنة في حينها إلى مستويات متميزة.

أما الاقليمية فإن جهات متبندة لبنانية حاولت ممارسة ضغوط على الحكومة الفرنسية بشأن النفوذ السوري في لبنان والتدخلات في الشأن السياسي وتوافقت هذه النظرة مع النظرة الفرنسية في الحد من الهيمنة السورية على لبنان.

فيما رکز الموقف الدولي على مجموعة من المواقف اتخذها شركاء فرنسا في الاتحاد الأوروبي حيث طرحت بريطانيا اسلحة الدمار السورية على موضوع الشراكة السورية و اثارت هولندا موضوع حقوق الانسان وهذا المعياران من اهم مرتکبات الشراكة^(٧).

لاشك أن الازدواجية التي تعاملت بها الرئاسة الفرنسية مع الاحتجاجات السورية يوضح مدى العنجوية التي يتعامل بها الرؤساء الغربيين مع دول العالم الآخرى وفي مقدمتها الدول العربية ففي خريف من عام ٢٠٠٥ حصلت اضطرابات في فرنسا ابتدأت بضواحي العاصمة الفرنسية باريس ثم امتدت لتشمل العديد من المدن الفرنسية بهدف معالجة ظاهرة البطالة وتحسين اوضاع الطبقات الفقيرة حينها كان الرئيس ساركوزي وزيراً للداخلية فقد تعامل بحزم شديد مع المتظاهرين ووصفهم بالحالة والرعام رغم أن فرنسا رفعت شعار الحرية والإخاء والمساواة لكنها اليوم تحرم ما حللت لنفسها بالأمس في مواجهتها لظاهرة الاحتجاجات والثورات التي عممت بعض الدول العربية تظهر حالة من الارتباك والمفاجئة

لدبليوماسيتها حيال تلك الاحداث فلم تتجاوب لا بالشكل المناسب ولا بالسرعة المطلوبة مما جعل مواقفها تتعرض للتساؤلات المحرجة وبيبر وزير خارجيتها (ألان جوبيه) هذا الارتباك والتباين الذي اتسم به موقف بلاده من الاحتجاجات والثورات هو غياب الحدس لدى دبلوماسيه بلاده وعدم تمكّنها من رؤية حقيقة الشعوب العربية التي لم تعد تحتمل انظمة مستبدة لا تأخذ بعين الاعتبار تطلعاتها للحرية والديمقراطية لذا شكلت تلك الانتفاضات حالة من الاعجاب والاحترام من قبل الغرب لأنها طلبت شجاعة الشعوب لنجدة تلك النظم البوليسية .

ويؤكد جوبيه بأن بلاده بذلت كل ما بوسعها في العقود الماضية لدفع الاستقرار في المنطقة ومنحت الثقة المبالغ فيها لنظم عربية كانت تدعى بأنها الأفضل وتواجه التطرف الديني وبذلك أخطئت فرنسا مرتين^(٨):

عندما دعمت نظم عربية دكتاتورية ادعت مواجهتها التطرف الديني الذي بدأ يتصاعد فعلاً في المنطقة، وعدم دعم تلك الشعوب مما اصابها بالإحباط من تلك النظم وتطلعاتها للحرية والديمقراطية.

لاشك بأن التحول في الموقف الفرنسي من النظام السوري جاء بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥ سعي شيراك إلى معاقبة النظام تزامناً بذلك مع خيبة أمل إزاء مواقف الحكومة السورية من المصالح الفرنسية التي تضررت نتيجة لذهاب عقود النفط والغاز الطبيعي والاستثمارات في قطاعات مختلفة من الاقتصاد السوري للشركات الأمريكية والبريطانية بعد أن وعدت بها الشركات الفرنسية إلا أن فرنسا في لم تقاطع النظام السوري فقد سلمته بسرية مروحيتين من طراز (دوغان) وأمنت لشخصياته شبكة من الاتصالات الآمنة^(٩).

بعد انتخاب ساركوزي في مايو عام ٢٠٠٧ بدأ بفتح صفحة جديدة مع النظام السوري فقد تم دعوة الرئيس السوري عند افتتاح مشروع ساركوزي مشروعه (الاتحاد من أجل المتوسط) في تموز عام ٢٠٠٨ واعقبها زيارة لساركوزي في ٣/أيلول ٢٠٠٩ وجرى

توقيع عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية في مجال الطاقة والطيران وهي زيارة جاءت بعد ست سنوات ولكن هذا التعاون الفرنسي^(١٠) اصطدم بتمرد سوري في بعض القضايا لاسيما ما يتعلق بطبيعة علاقتها مع ايران والحركات المسلحة الاسلامية كحركة حماس والجهاد الاسلامي وحزب الله فضلا عن ذلك فان الحكومة السورية لم تمنح الشركات الفرنسية الاستثمارات في قطاعي النفط والاتصالات. إلا أن ساركوزي لم ييأس فقد زار سوريا وعقد العديد من الاتفاقيات شملت المجالات كافة.

بعد احتجاجات الشعب السوري في منتصف اذار ٢٠١١ انقلبت المواقف الفرنسية الايجابية تجاه نظام بشار الاسد وبيدو بأن هناك رؤيتان فرنسيتان فيما يتعلق بالموقف من سوريا الاولى قادها سفيرها في سوريا ايريك شوفالبيه الذي ادرك بأن نظام بشار الاسد صلب ولن يسقط وهذا ما كتبه في تقاريره الدبلوماسية المرسلة إلى الخارجية الفرنسية فيما تبني الرؤية الثانية ساركوزي ومستشاريه بفرض المسار الذي يرى بأن سقوط الاسد حتما على غرار ما حصل في دول الربيع العربي^(١١).

مع تشكيل المعارضة السورية ممثلة بالمجلس الوطني السوري اعترفت بها الحكومة الفرنسية وقدمت لها الدعم الانساني والدبلوماسي والاقتصادي علاوة على ذلك تحركت فرنسا في اطار مجلس الامن لاقناع كل من روسيا والصين بالتوافق بشأن الموقف من الأزمة. بدأت تصريحات المسؤولين الفرنسيين تتنازع تجاه النظام السوري وجاء تصريح ساركوزي ليؤكد (بأن الوضع في سوريا غير مقبول) واعقبه تصريح وزير الخارجية الفرنسي السابق (الآن جوبيه) تجاه النظام السوري (بأنه فقد شرعنته على خلفية تعامله مع الاحتجاجات الشعبية^(١٢)) إلا انه كان غير راضيا عن المعارضة (لعدم قدرتها على توحيد جهودها تجاه تشكيل نظام بديل لنظام بشار الاسد)^(١٣).

أما وزارة الخارجية الفرنسية فقد دعت في ٢٦ اذار ٢٠١١ الامم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ اجراءات قوية لوقف استخدام العنف ضد السكان وأن المسؤولين عن هذه الجرائم يجب أن يحاسبوا عن افعالهم^(١٤).

لذلك كان رد فعل الحكومة الفرنسية بعيد الاحتجاجات هو الاتي^(١٥):

أولاً : إدانة العنف و القمع :

مجمل التصريحات التي ادلی بها الرئيس الفرنسي وزیر خارجيته الان جوبیه تركزت على ادانة سلوك النظام السوري اتجاه المتظاهرين وعد تصرفه في إدارة الأزمة غير مقبول لأن رد النظام لا ينسجم مع طبيعة التظاهرات السلمية وان القمع بالدبابات والقنابل والتعذيب والاعتقال افقدت شرعية النظام بالشكل الذي وصل فيه إلى نقطة اللا عوده وأنه غير قادر على الاصلاح ولا على الاستجابة للمطالب الشعبية وفي هذا السياق صرح سارکوزي في مؤتمر صحفي عقده مع رئيس الوزراء الايطالي سليفو برلسكوني (أن فرنسا لن تتدخل في سوريا بدون قرار مسبق من مجلس الامن الدولي) في اشارة إلى أن فرنسا ستكتفي بالإدانة واستبعادها الخيار العسكري.

ثانياً : اللجوء إلى مجلس الأمن :

حاولت الحكومة الفرنسية اعطاء أي تصرف تجاه النظام السوري مشروعية قانونية عندما عدت مجلس الامن هو الجهة الوحيدة المخولة في اتخاذ الاجراءات الالازمة لمعالجة الأزمة سيما أن المجلس انقسم إلى من يدعم النظام (روسيا والصين) والى من يدعم المعارضة (الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا).

في محاضرة القاها ألان جوبیه في مركز ابحاث واشنطن عبر عن امله أن يحصل في مجلس الأمن اجماع على مشروع قرار ستتقدم به بلاده إلى المجلس إلا انه في ذات الوقت ابدى تشاوئه بأن مشروع أي قرار سيصدر بالفيتو الروسي واعتبر تعطيله ينبغي أن تتحمل مسؤوليته وتداعياته كل من يعترض عليه .

وفي هذا السياق اعلنت الناطقة باسم الخارجية الفرنسية بأن بلادها تطلب تبني إجراءات قوية في مجلس الامن الدولي كما في الاتحاد الأوروبي لوقف استخدام القوة ضد السكان وان المسؤولين عن هذه الجرائم يجب أن يحاسبوا عن افعالهم^(١٦).

لذلك فإن الحكومة الفرنسية وبسبب انقسام مجلس الامن اتجهت صوب الاتحاد الأوروبي وفرضت ثلاث مستويات من العقوبات^(١٧) :

المستوى الأول عقوبات طالت كبار المسؤولين السوريين ومنهم الرئيس بشار الاسد شخصياً ومنعهم من السفر إلى دول بلدان الاتحاد الأوروبي.

المستوى الثاني : تجميد اموال المسؤولين السوريين وحرمان سوريا من برامج المساعدات الاوروبية.

المستوى الثالث : فرض عقوبات على عدد من الشركات السورية اعتبرتها دول الاتحاد من دعائم الاقتصاد السوري كما فرضت عقوبات اضافية تشمل قطاع النفط والغاز.

ولعل ما يشير الاستغراب من تصريحات المسؤولين الفرنسيين بأنهم لم يدع إلى تغيير النظام وإنما كانت اداته لسياسة وأسلوب النظام ضد المعارضة.

ثالثاً : استبعاد التدخل العسكري :

لاشك أن هناك اختلافاً بين ما يحدث في سوريا وما حصل في دول عربية أخرى كليبيا مثلاً فالملف السوري متشابك مع ملفات إقليمية ودولية لذلك أكدت الخارجية الفرنسية بأنها ترفض أي تدخل احادي الجانب في الشؤون السورية وان أي عملية عسكرية ينبغي أن تتم بتفويض من مجلس الامن كما حصل في ليبيا ويعود استبعاد التدخل العسكري للأسباب الآتية^(١٨):

- إدراك الحكومة الفرنسية بأن التدخل العسكري قد يؤدي إلى انزلاق سوريا إلى حرب اهلية بسبب تعدد طوائف المجتمع السوري .

- عدم انتظام المعارضة السورية التي انقسمت إلى فريقين : الاول دعا إلى تدخل دولي وتأمين ممرات آمنة للمدنيين واستخدام كافة الوسائل الممكنة ضد النظام والثاني رأى بأن التغيير ينبغي أن يكون من الداخل وان الشعب السوري عليه تحمل مسؤولياته .

- عدم وجود اجماع في مجلس الامن لاستصدار قرار على غرار القرار الاممي المرقم ١٩٧٣ الذي صدر ضد ليبيا باستخدام القوة العسكرية وهذا ما أكدته هولاند بأن بلاده لن تتدخل بمفردها لشن ضربة عسكرية.

- المراهنة على الوقت في تغيير النظام فاتساع نطاق الاحتجاجات وعدم التوصل إلى حلحلة الأزمة وعدم الجلوس على طاوله للحوار واستمرار النظام استخدام العنف مما سيؤدي حتماً إلى اسقاطه.

- مضاعفة الضغوط الإقليمية والدولية وهذا ما تجلى في الجولة المكوكية التي قام بها وزير خارجية فرنسا وإجرائه مشاورات مع كل من تركيا والجامعة العربية للضغط على النظام السوري كما أن فرنسا سعت باتجاه التعاون مع المعارضة السوري واستقبلت وفود من المعارضة وفي مقدمتهم المعارض برهان غليون ودعتها إلى ضرورة توحيد صفوفها وتجنب الدعوة إلى أي تمرد عسكري ضد النظام مبديه مخاوفها من خطر حرب أهلية .

لقد أعلن (جوبيه) بأن فرنسا عازمة على تقديم مقترن لشركائها الأوروبيين في اقامة ممرات انسانية في سوريا وجاء ذلك غداة التصويت على قرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يندد بالنظام السوري^(١٩).

في المحصلة اتضح فيما بعد بعد وجود خطط فرنسية لتغيير النظام في سوريا و أكد هذا التوجه تصريحات اطلقها أمين عام الحلف الأطلسي بأن الحلف لا يعتزم التدخل في الشؤون السورية ولا ينوي الحلف شن حمله عسكرية عليها مماثله لتلك التي قادها على ليبيا. لكن بعد مرور عام على بداية الاحتجاجات توصلت الحكومة الفرنسية إلى قناعة باستحالة التغيير في المواقف الدولية الداعمة للنظام السوري كروسيا والصين كما عولت على التغيير في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية اوباما الثانية و الاسراع في حسم الأزمة إلا أنه لم يحصل ذلك^(٢٠).

وفي اطار التقييم الفرنسي لقدرات سوريا رأت وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة في حكومة ساركوزي (اليوماري) بأن نظام الاسد يتسلح لمعركة كبيرة في المنطقة بمساعدة الروس مما يرسم خط احمر للنبيتو في موضوع التدخل كما أن ترسانة الجيش السوري زادت بنسبة ٣٠ بالمائة في المدة الاخيرة وما يزعج الغرب هو استمرار امتلاك الاسد زمام الامور مما يظهرنا بالعجز التام كما أن تسليح المعارضة بأسلحة نوعية يتيح لقوات النظام السوري التعامل معها بمستوى اعلى بسبب امتلاكها القدرة على المواجهة ضمن ترسانة تؤهله للانتقال إلى مستوى اعلى و اخيراً فأن التقارير الاستخبارية من داخل سوريا اصبحت شحيحة^(٢١).

بيد أن تسلسل الاحداث منذ بدايات الأزمة يؤكّد أن فرنسا حرّقت على أن يكون لها دوراً فاعلاً يرفض الخروج من دائرة التأثير ليس بسبب المسؤولية التاريخية والمصالح المباشرة بل لأن اهدافها الاستراتيجية والدفاعية في العالم تتركز حسب الكتاب الابيض للدفاع الفرنسي الصادر اواخر نيسان ٢٠١٣ في المناطق التي تصفها بالحيوية والمهمة لها وهي المحيط الأوروبي والشرق الاوسط والخليج العربي والبحر المتوسط لذلك كانت الحكومة الفرنسية سباقة في اثبات حضورها حيال الأزمة فسعت لأن تكون أول دولة غربية ترسل مساعدات غير مميتة لمقاتلي المعارضة و أول دولة غربية تعترف بالائتلاف الوطني السوري المعارض بوصفه الممثل الوحيد للشعب السوري إلا أن الرهان الفرنسي المتغير للمعارضة السورية كبديل له قادر ذو مصداقية خيب امال الحكومة الفرنسية لاسيما بعد بروز الجماعات الاسلامية المسلحة التي وصفتها بالمتطرفة^(٢٢).

إلا أن اتهام النظام السوري باستخدام الاسلحة الكيماوية ضد المعارضة في الداخل في ٢١ اب ٢٠١٣ دفع الحكومة الفرنسية التي استندت على تقرير للمخابرات الفرنسية بأن الاسلحة الكيماوية انطلقت من المناطق التي يسيطر عليها النظام وقال رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك ايروكت (هذا التصرف لا يمكن تركه يمر دون رد وأن فرنسا مصممة معاقبة نظام الرئيس السوري بشار الاسد على استخدام اسلحة كيماوية وردّه برد قوي وصارم)^(٢٣).

وهكذا تشددت الحكومة الفرنسية بعد هذا الاتهام وتجسد ذلك من خلال الخطاب الذي القاه في الاجتماع السنوي للسفراء الفرنسيين جاء فيه (أن فرنسا جاهزة لمعاقبة النظام السوري لاستخدامه السلاح الكيميائي على نطاق واسع وأنه مقتبناً جداً بضرورة توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري تستهدف منشأته الحيوية لتضعيه ومن ثم اسقاطه) وتم اعطاء الاوامر للقوات الجوية الفرنسية للاستعداد لتوجه ضربة لأهداف سورية وبذلك شهد الموقف الفرنسي من الأزمة السورية نقلة نوعية بالتشدد وبضرورة استخدام الخيار العسكري.

وبذلك انضمت فرنسا إلى جهود الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالدعوة لاستخدام كل الخيارات بما فيها القوة العسكرية وعبر الرئيس الفرنسي بأن يكون محدوداً وان يتناسب مع الوضع على الأرض ويبدو أن الرئيس الفرنسي بدأ يواجه صعوبات في اقحام فرنسا في صلب الأزمة عسكرياً نتيجة للضغط التي تعرضت لها من قبل فريق المحافظين السابقين في حكومة ساركوزي من قبل جهات عديدة منها^(٢٤):

- رغم أن الحكومة الفرنسية كشفت وثائق سرية للتأثير على الرأي العام وقناعه بمسؤولية النظام السوري وتبرير السياسة التي رسمها هولاند إلا أن معارضه الرأي العام الفرنسي التحاق بلادهم بالتوجهات الأمريكية القائمة على التدخل العسكري أدى إلى تصاعد المطالبات بأن تخضع الحكومة الفرنسية أي قرار بالمشاركة في الضربة العسكرية للتصويت في البرلمان على غرار ما فعلت ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية^(٢٥).

ولم تحصل الضربة أصلاً بسبب تراجع كل من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس الأمريكي أوباما لأسباب تتعلق بمصالحهما الحيوية في المنطقة وفي هذا السياق فقد ادرك هولاند بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خيبتا آماله بعدولهما عن التدخل العسكري لأنه ادرك فيما بعد بأن الأولى كانت تتفاوض بشكل سري في عُمان مع إيران حول برنامجها النووي.

وفي هذا السياق فإن قرار استخدام القوة العسكرية ليس في فرنسا بل في الولايات المتحدة الأمريكية وبينت هذه التطورات أن فرنسا ليس الطرف الموازن للحضور الأمريكي

فضلاً عن كون الشرق الأوسط يبدو أكثر تعقيداً بسبب تداخل أزمات أخرى كالصراع العربي الإسرائيلي والدور الروسي والتركي والإيراني وعدم التوصل إلى حلول بشأن البرنامج النووي الإيراني وانقسام الدول العربية حول ملف الأزمة السورية وقدرة النظام السوري على المقاومة وأخيراً فإن تشظي المعارضة السورية جعلت من الموقف الفرنسي محدوداً في الأزمة. من الواضح بأن العقلية الاستعمارية لا تزال حاضرة في ذهن صانع القرار الفرنسي ومحاولته للعودة إلى الصورة البشعة التي استعمرت فرنسا فيها بعض الدول ومنها سوريا وفق اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦^(٢٦).

وقدمت الحكومة الفرنسية تبريرات استبعادها لل الخيار العسكري لإسقاط النظام السوري أو إجراءات تتعلق بتشكيل مناطق لحظر الطيران كون المؤسسة الدولية المتمثلة بمجلس الأمن هي الجهة التي تفوض اتخاذ أي من الخيارات السابقة وفي هذا السياق فإن استبعاد فرنسا للخيار العسكري جاء أيضاً بناءً على معطيات من بينها:

- تعدد المشهد السوري وتعدد دور القوى الإقليمية فيه مما يعني أن التدخل في سوريا هو مواجهة كل الأطراف.
- التقديرات العسكرية التي تشير إلى التدخل أو الدعم العسكري سيكون طويلاً ومكلفاً ويحتاج إلى إعادة رسم خارطة القوى في المنطقة.
- الدور الروسي في سوريا وتجنب مواجهتها فرنسيباً وترك الامر دائماً للمعالجة الأمريكية.
- رأت الحكومة الفرنسية بأن أي تدخل أو تسليح في سوريا لن يكون محدوداً بل سيكون مقدمة لحرب مفتوحة لا تقل عنفاً عن حرب العراق.

بالمقابل صرخ الرئيس السوري بشار الأسد في حوار مع صحيفة لوفيغارو الفرنسية بأنه لم يستخدم الأسلحة الكيميائية كما تؤكد لها الدول الغربية لأن هذا الامر مخالف للمنطق لأن الجنود السوريون كانوا سيتضررون من الأسلحة الكيميائية في حال اطلاقها من قبل القوات السورية المصالحة الفرنسية في سوريا^(٢٧).

إلا أن المؤتمر الصحفي الذي عقده كل من الرئيس الفرنسي هولاند ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أكد الأول على أن بلاده فكرت مع فرنسا في كيفية العمل من أجل إنشاء مناطق حظر الطيران وتقديم الدعم والامدادات إلى المعارضةالمعتدلة في سوريا، وردت الخارجية الفرنسية بانها تؤيد المقترنات التركية^(٢٨).

لذلك اتجهت الحكومة الفرنسية إلى دعم المعارضة السورية فقامت بتحركات على المستوى الدولي و أهم هذه التحركات^(٢٩):

- استضافتها مؤتمر دولي لدعم المعارضة بالأموال.
- حث المعارضة السورية على ضرورة التوحد في الرؤى.
- اعترافها بالحكومة التي شكلتها المعارضة في المنفى.

وأجّهت الحكومة الفرنسية صعوبات من قبل المعارضة الفرنسية عندما تحفظت على تزويد المعارضة السورية بالأسلحة خوفاً من الاستحواذ عليها من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة كجبهة النصرة أو تنظيم ما يعرف بـ(الدولة الإسلامية في العراق و الشام) داعش. يتضح مما تقدم بأن الموقف الفرنسي من مسارات الأزمة السورية كان متناقضاً أحياناً ومتذبذباً أحياناً أخرى ففي الوقت الذي تعلن الحكومة الفرنسية حتمية استخدام الخيار العسكري ضد النظام السوري تحفظ على استخدامه في تصريحات لاحقة وكذلك فيما يتعلق بمناطق حظر الطيران والإجراءات العقابية الأخرى.

واثناء كتابة البحث طرأ تطورات جديدة على ملف الأزمة السورية دفعت الحكومة الفرنسية وحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي إلى التركيز في التعاطي مع الأزمة من منطق البحث عن حل سياسي للخروج منها خوفاً من عواقب استيلاء الجماعات الإسلامية المسلحة المتطرفة بجيشه النصرة أو داعش على السلطة في سوريا.

وعندما دعت القوى الدولية اطراف من المعارضة والنظام للحوار في نهاية مايس ٢٠١٣ لمؤتمر (جنيف ٢) اعلنت الحكومة الفرنسية عن عدم تفاؤلها بمخرجات المؤتمر رغم الشروط التي اعلنتها لوران فابيوس لنجاح المؤتمر وهي:

- عدم مشاركة ايران في المؤتمر.
 - تعهد النظام السوري بقبول حكومة انتقالية بكافة الصالحيات.
 - وقف روسيا دعمها للنظام السوري.
 - فتح ملف المسؤولين السوريين امام المحكمة الجنائية الدولية.
 - وضع قرار مؤتمر جنيف ٢ تحت وصاية مجلس الامن الدولي وفق الفصل السابع.
- يتضح مما تقدم بأن الدبلوماسية الفرنسية لم تستطع من فرض نفسها على أن تكون جزءاً من حل الأزمة بسبب تجاهلها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مما جعلها بأن تكون مهمشة ومتعددة في اتخاذها للعديد من القرارات التي تعارضت مع المبادئ والقيم التي ترتكز عليها كحقوق الانسان والحربيات الأساسية.

المحور الثالث

انعكاسات الأزمة على المصالح الفرنسية في المنطقة

ترتکز العلاقات الدولية في عالم اليوم على قاعدة المصالح المشتركة وفي قراءة سريعة لأولويات المصالح الفرنسية في المنطقة التي تعد مصدراً مهماً لتحقيق مكاسب كبيرة بوصفها في مقدمة الدول الأوروبية التي لها شراكة اقتصادية مع دول الخليج العربي ولبنان والعراق وايران لذلك كانت دائماً تسعى إلى دعم الاستقرار في المنطقة عبر دعم التوازن الإقليمي ومكافحة الإرهاب لأن قربها جغرافياً من المنطقة جعلها تهتم باستقرارها لأن نشاط المنظمات المتطرفة سينعكس سلباً على الأمن القومي الفرنسي .

لاشك أن استقرار دول المنطقة لا سيما دول الخليج والمشرق العربي يشكل أهمية كبيرة لها بوصفها البوابة التي يمكن لفرنسا تأدية دور فيها سيما أن المنطقة تخزن ثلثي احتياطيات العالم وفرنسا دولة غير نفطية ويهتم بها تأمين وصوله إليها.

لذلك اثرت الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية على كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مما دفعهما للباحث حول تأمين الوضع الأمنية والعسكرية للمصالح

الغربيّة في منطقة الشرق الأوسط فقد تزايدت المخاوف لدى الأوساط العسكريّة حول تأمّين مستقبلها خلال المرحلة القادمة لأن التطورات التي شهدتها تطرح العديد من التحدّيات أمام البرامج والمشروعات الأميركيّة والأوروبيّة والمتتعلقة بملفات عديدة ومن بينها مستقبل حلف الناتو في منطقة المتوسط وتأمين الممرّات البحريّة لقناة السويس وممر باب المندب والبحار المرتبطة بها كذلك خطوط الإمدادات النفطيّة إضافة إلى ملف أمن إسرائيل وكيفيّة المحافظة عليه.

تحاول فرنسا اعطاء توجّه جديد لدبلوماسيّتها بعد التخطّط الذي أصابها في التعامل مع ارهاصات ما عُرف بالربيع العربي إلا أن العجز الفرنسي يبدو واضحاً ويظهر في ابرز تجلياته في معالجة الأزمة السوريّة لكن ضعف الموقف الفرنسي يأتي من كونه عديم التأثير وإنّها دولة لم تؤدي الدور الذي ينبغي أن تؤديه كونها غير مؤهله لأن تكون واحدة من مجموعة من اللاعبين الدوليّين كونهم أكثر انغماساً وتأثيراً على الأطراف الداخلة بالصراع^(٣٠).

المحور الرابع

مستقبل المصالح الفرنسية في سوريا

يهم فرنسااليوم مستقبل الأزمة السورية ويرى السفير الفرنسي في سوريا أن الشركات وأن التحرك الفرنسي صوب سوريا انطلق من حسابات فرضتها مصالحها المستقبلية في المنطقة كون سوريا تشكل محور من محاور تحركها بل إنها تعد صمام الامان لمشاكل المنطقة ومحاولة منها لتغيير التوازنات الإقليمية وفك التحالف الاستراتيجي الايراني السوري بالشكل الذي يخدم اسرائيل والغرب في المنطقة.

ما يهم فرنسااليوم مستقبل الأزمة السورية ويرى السفير الفرنسي في سوريا أن الشركات الفرنسية تدرك أهمية سوريا على الصعيدين الاقتصادي والجغرافي فهي تشكل صلة الوصل بين البحر المتوسط والعراق ودول الخليج وآسيا.

و عملت الشركات الفرنسية طيلة عقود كشركة توتال وبيل ولافارج التي عملت باستقدام احد التكنولوجيا في سوريا و المساهمة في انشاء مترو دمشق .

وفي المحصلة يمكن القول بأن المصالح الفرنسية في المنطقة مرتبطة بالجانب الامني والعسكري وتسويق السلاح وبناء القوات المسلحة للدول المعتمدة وتوسيع مناطق النفوذ كما أن تعزيز مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية في المنطقة يعزز من دورها على المستوى الإقليمي والدولي كونها شريك لعدد من الدول العربية وفي مقدمتها لبنان وبعض دول الخليج العربي.

رغم تصنيف سوريا من قبل الغرب بأنها من دول الممانعة وارتباطها بجمهوريه ايران الاسلامية واحتضانها للمقاومة الاسلامية المسلحة بشقيها الفلسطيني ممثلة بحركة حماس والجهاد الاسلامي واللبنانية وحزب الله لذلك وضعت سوريا على قائمة الدول الممولة للإرهاب ومن الدول التي تقف عقبة امام تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وبما أن المصالح الفرنسية في المنطقة بحاجة إلى بيئة آمنة فان استمرار الجمود في تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية سينعكس سلباً على استثمارات شركاتها في المنطقة^(٣١).

من جانب اخر تحرص فرنسا إلى الحد من انتشار الاسلحة النووية في المنطقة للأغراض العسكرية وتدعم البرامج النووية للأغراض السلمية لذلك وقفت ضد تطوير ايران لبرنامجها النووي.

لقد اثار حديث الرئيس بشار الاسد لصحيفة الفيغارو الفرنسية بتحذيره من حرب اقليمية إذا ما تعرضت بلاده لعمل عسكري غربي وما تسببه تلك الحرب من انعكاسات سلبية على المصالح الفرنسية والغربية بشكل عام فالمنطقة بمثابة برميل بارود ينفجر في حال تعرضه إلى صراع عسكري .

فيما رد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في مؤتمر مع نظيره الالماني بأن بلاده ستتخذ التدابير اللازمة في حالة تعرضها إلى أي عمل ارهابي مؤكداً بأنه بات أكثر تصميماً في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المصالح الفرنسية في المنطقة بعد تهديدات الرئيس السوري لبلاده^(٣٢).

ويرى العديد من المراقبين بأن سوريا لم تعد تمثل الوسائل اللوجستية التي تتيح لها تنفيذ اعمال مسلحة على الاراضي الفرنسية لكنها تستطيع أن تستهدف مصالح أو رعايا فرنسيين في لبنان حيث يوجد نحو الفي فرنسي وعشرين ألف لبناني يحملون الجنسية الفرنسية كما المؤسسات الفرنسية في الخارج لاسيما في لبنان كقوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل) التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان والتي تشكل القوات الفرنسية من أكبر المساهمين فيها هي الاخرى معرضة للتعرض من قبل بعض الفصائل الاسلامية المدعومة من سوريا.

الخاتمة

من خلال هذا البحث يتضح أن ايقاع الموقف الفرنسي من الأزمة السورية كان في البداية بطئاً مقارنة ب موقفها من ليبيا إلا انه بدأ يتصاعد في اواخر عام ٢٠١١ عندما انضمت الحكومة الفرنسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تصعيدهما لازمة . رغم أن فرنسا أول من اعترفت بالائتلاف السوري الموحد بوصفه الطرف الوحيد الذي يمثل الشعب السوري ليجسد حسب رؤيتها لاحقاً حكومة ديمقراطية تجسد مصالح الشعب السوري ودعمته مادياً وانسانياً، إلا أن الموقف الفرنسي من الأزمة شهد نقلة نوعية تجاه النظام في صيف عام ٢٠١٣ وبالتحديد بعد الهجوم الكيماوي على مدينة الغوطة لتعلن عن تأييدها للتدخل العسكري في سوريا بعد أن كانت ترفض في السابق لأنها اعتبرت أي تدخل عسكري ينبغي أن يكون تحت مظلة الأمم المتحدة وبموجب قرار يصدر من مجلس الأمن إلا أن الاتفاق الروسي - الأمريكي في تفكيك الترسانة النووية السورية بدد احتمالات استخدام الخيار العسكري ضد سوريا.

من الواضح أن فرنسا ابتعدت عن الشأن السوري في المدة الأخيرة فقد جرى تهميش دورها بعد الاتفاق الروسي الأمريكي على معالجة الأزمة السورية من خلال دعوة طرف في الصراع إلى الحوار كما إنها لا تزيد أن تكرر أخطاء الماضي كما حصل في عهد الرئيس السابق ساركوزي عندما تباطأت في اعلان مواقفها تجاه الثورات العربية في تونس ومصر واندفعت في قيادة استخدام القوة العسكرية ضد نظام الرئيس الليبي معمر القذافي.

فرنسا التي تواجه ازمة مالية وتراجع في شعبية رئيسها هولاند الذي يحرص حالياً على معالجة اوضاع بلاده الداخلية في ذات الوقت يسعى إلى إعادة ترتيب وتنويع علاقات بلاده الدولية وفقاً لحركة مصالحها ووفقاً لصدقية الشركاء الاستراتيجيين.

المصادر والهوامش

- (١) ينظر: د. محمود منسي ،الشرق العربي المعاصر، القسم الاول ،الهلال الخصيب، القاهرة، مكتبة الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٩٧_١٩٨ .

(٢) ينظر : ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ ، ص ٧٥.

(٣) ينظر موقع الاوسط، ابرز المراحل التاريخية في سوريا، ٢٠١٣/٦/٨ .

(٤) كريستيان شينو وجورج مالبرونو، (دروب دمشق، الملف الاسود للعلاقات الفرنسية _ دمشق دروب ينظر:موقع السورية) . newspape.annhar.com/

(٥) *trome ,Rocher pp. Freedric Pichon , Syrie pourquel l'occident s'est.*

(٦) نجاة عبد المنعم، فرنسا تجدد موقفها الرافض لإفلات الاسد من العقاب، صحيفة الاهرام اليومي، اغسطس، ٢٠١٢ .

(٧) المصدر السابق، ص ٢.

(٨) احمد دياب، ابعاد التصعيد الفرنسي تجاه سوريا، صحيفة الشرق الاوسط العدد ١٢٧٣٨ في ١٣ ت ٢٠١٢ ص ٢.

(٩) المصدر السابق، ص ٣.

(١٠) وكالة الانباء الكويتية كونا ،ساركوزي يصل إلى دمشق في زيارة هي الاولى لرئيس فرنسي منذ عام ٢٠٠٢ ،٢٠٠٢/٩/٣ . <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1935508&language=ar> .

(١١) السفير الفرنسي يقلل من شأن الاحتجاجات في سوريا، *France 24* . <http://observers.france24.com/ar/> ،٢٠١١/٥/١١

(١٢) صحيفة الحياة، (جوبيه) : النظام السوري فقد شرعنته و السؤال الان عن الطرف الذي يمكن الاعتماد عليه) . ٢٠١١ / ٩ / ٢ ،

[http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2011/9/2/.](http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2011/9/2/)

(١٣) موقع جريدة البيان ، سوريا : (الثورة في مرحلة الحسم)،
[http://albayan.co.uk/article.aspx?ID=1565.](http://albayan.co.uk/article.aspx?ID=1565)

(١٤) ساركوزي : فرنسا لن تتدخل بسوريا بدون قرار مسبق من مجلس الامن الدولي
[http://www.naharnet.com/stories/ar/5794.](http://www.naharnet.com/stories/ar/5794)

(١٥) ينظر: ميشال ابو نجم، نيكولا ساركوزي يؤيد اقصى العقوبات الممكنة ضد سوريا لكي يستبعد التدخل العسكري فيها الشرق الاوسط ١١٨٤٦ في ٢٠١١/٥/٥ أيضاً صحيفة الدستور ، فرنسا ترفض التدخل في سوريا بدون تفويض اممي، ٢٠١١/١١/٢٧
<http://www.addustour.com/16102>

(١٦) موقع النهرين : ساركوزي : (فرنسا لن تتدخل بسوريا بدون قرار مسبق من مجلس الامن الدولي)
<http://www.naharnet.com/stories/ar/5794>

(١٧) ميشال ابو نجم، عقوبات فردية على النظام السوري، جريدة الشرق الاوسط ١١٨٤٤ في ٢٠١١/٣/٣ ينظر ايضا: موقع الاخبار، (العقوبات الاوربية الجديدة على سورية)،
[http://www.al-akhbar.com/node/33401.](http://www.al-akhbar.com/node/33401)

(١٨) اخبار العالم ، فرنسا تقول إنها لا يمكن التصرف بمفردها بشأن سوريا و إنها تريد تشكيل ائتلاف، ٢٠١٣/٢/٩

<http://akhbaralalam.com/Post/%D9%81%D8%B1%D>.

(١٩) صحيفة الرياض ، فرنسا تناقش مع روسيا قرارا لمجلس الامن الدولي لإقامة "ممارات انسانية " في سوريا ، ٢٠١٢/٢/١٦ ،
<http://www.alriyadh.com/710187>

(٢٠) ، د خطار ابو دياب، (فرنسا امام مخاطر اعادة تركيب سوريا)، يونيو ٢٠١٣ . موقع الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا .

(٢١) Mيشال ايوب ماري الرئيس السوري يحضر لمفاجئة كبيرة *Syrian News Station*

الايات القادمة ، ٢٠١٣/٧/١٦ ، sns.sy/sns/?path=news/read/65223

(٢٢) BBC عربي، فرنسا تعترف بالائتلاف الوطني السوري ممثلاً شرعاً وحيداً للشعب السوري

www.BBC.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/12113، ٢٠١٢/١١/٣

(٢٣) ينظر ميشال نجم، فرنسا لا تستبعد العودة للخيار العسكري إذا رفض الأسد التخلص عن الكيميائي ،جريدة الشرق الأوسط العدد ١٢٧٠ في ٢٠١٣/٩/١١ .

(٢٤) مركز الشرق العربي ، فرنسا و بريطانيا تتسلحان بمعارضه السورية حتى دون موافقة الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٣/٣/١٥

[http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1366.htm.](http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1366.htm)

(٢٥) صحيفة الرياض ، فرنسا ستقدم ادله تدين النظام في استخدام الكيميائي، www.alriyadh.com/864400 ٢٠١٤/٩/٢

(٢٦) شبكة الرؤية ، هولاند : فرنسا ستبقى مستعدة لمعاقبة (الأسد) على استخدام الكيميائي ، ٢٠١٣/٩/١١ . www.roayahnews.com/127183-، ٢٠١٣/٩/١١

(٢٧) شارل ايوب ، مقابلة الرئيس بشار الاسد مع صحيفة لوفigarو الفرنسية، <http://www.charlesayoub.com/more/58191> ٢٠١٣/٩/٢٧

(٢٨) صحيفة الرأي ، هولاند يشق بأردوغان . . ماذا في الافق؟ ، ٢٠١٤/١١/٢ ، <http://www.alrai.com/article/678274.html>

(٢٩) مركز الشرق العربي ، جدل حول تسليح المعارضة السورية و أoland يطلب رفع الحظر أكد أنه لا يمكن ترك شعب يقتل بيد نظام لا يريد حالياً عملية انتقالية سياسية،

٢٠١٣/٣/١٤

<http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1366.htm>

(٣٠) براء ميكائيل، مركز الجزيرة للدراسات، موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير، ٥ نيسان، ٢٠١٢ .

(٣١) صحيفة بيرناما العربية ، سورية و فرنسا ٢٠٠٠ نحو مرحلة جديدة في علاقات قائمه على

الثقة و المصداقية ، ٢٠٠٩/١١/١٢

[http://www.bernama.com/arabic/v2/newsxch_list_details.php
?id=23857.](http://www.bernama.com/arabic/v2/newsxch_list_details.php?id=23857)

(٣٢) ابراهيم درويش ، الرئيس الفرنسي : على واشنطن التفكير في التدخل العسكري

المحدود ومنع انتصار الاسد، القدس العربي ، ٦/شباط/٢٠١٤

French Policy toward the Syrian Crisis and its Reflections upon France Interests in the Middle East

Assistant Professor. Amer Kamel Ahmed

Center for Strategic and International Studies - Baghdad University

Abstract

Since the beginning of the protests in Syria, French government criticizes bitterly the policy of president Bashar al-Assad. Though relation between both countries was very good before the Syrian crisis. As France plays a very important role by encouraging the government to establish the Syrian Opposition National Council led by Borhan Galeon and it is the first western country to acknowledge it as a representative for the Syrian opposition.

In the midst of the criticisms from the French government to the Syrian government, the French minister of foreign affairs, Alain Juppe, announced after two months of the beginning of the protests that the Syrian government lost its legitimacy. However, French government was disappointed by the opposition split as it could not unify its courses in spite of the conferences held.

In spite of all fiery statements of French officials against the Syrian government, these statements were backed off with the oncoming of presidential elections on May of 2012. Fearing of being immersed in the crisis which may affect negatively the popularity of Sarkozy.

When François Hollande became the president of France , France kept on supporting Syrian opposition. But, French attitude became more severe against Syrian government by accusing it using chemical weapon in Ghota region on 21/august/ 2013. Hollande called for the necessity of using the military forces to topple the Regime. France will be one of the participant countries. Still, there was a retreating attitude for France due to the America-Russian agreement on destroying the chemical weapons.

The future of the French interests whether in Syria or in the Middle East will be at risk if the violence continues, especially in Lebanon and Syria as they are France gate into the region .